بالتعاون مع عقارات «بيست لوكيشن»..

بنك البحرين والكويت يقدم تمويلات عقارية ميسرة

وقّع بنك البحرين والكويت، الرائد في مجال الخدمات المصرفية للأفراد والمؤسسات في مملكة البحرين، اتفاقية شراكة استراتيجية مع شركة عقارات بيست لوكيشن، بهدف تقديم عروض تمويل عقاري ميسّرة وتنافسية بمزايا استثنائية لعملائه، وذلك على هامش مشاركته في فعاليات معرض سيتي سكيب البحرين ٢٠٢٥ الذي يقام بمركز البحرين العالمي للمعارض.

وفي إطار هذه الشراكة، يتيح البنك لعملائه إمكانية الحصول على تمويلات عقارية مدعومة بمجموعة من المزايا والتي تشمل أسعار فائدة تنافسية تعد من الأفضل في السوق، وخيارات متنوعة لسداد الدفعة المقدمة من التمويل، إلى جانب فترات سداد مرنة، وسرعة الحصول على التمويل بإجراءات مبسطة. سيقدم البنك أيضًا هدية بقيمة ٣,٠٠٠ دينار بحريني لجميع القروض المعتمدة خلال المعرض.

وبهذه المناسبة، قال أحمد تقي، مدير عام الخدمات المصرفية للأفراد في بنك البحرين والكويت: «نفخر بعقد هذه الشراكة مع شركة عقارات بيست لوكيشن، والتي ننظر إليها كخطوة إضافية نحو تعزيز حضورنا في قطاع التمويل العقاري، وتوسيع خيارات التمويل المقدمة لعملائنا بما يلبي احتياجات العملاء الراغبين في امتلاك منازل أحلامهم بطرق أكثر مرونة وسهولة وأسعار تنافسية».

وأضاف: «يلتزم بنك البحرين والكويت دوماً في كافة شراكاته مع المطورين العقاريين بتوفير تمويلات ذات متطلبات يسيرة لمنح عملائنا الكرام فرصة أكبر للبدء في رحلة التملّك العقاري من دون أعباء مالية كبيرة، بما يتوافق مع إمكانياتهم وقدراتهم المالية ويضمن لهم تجربة تمويل مريحة ومستدامة، كما يسعدنا أن نواصل عقد اتفاقيات تعاون مثمرة بما يتيح لنا الوصول إلى شريحة أكبر من العملاء المهتمين بشراء العقارات أو الاستثمار فيها، متطلعين إلى مواصلة هذه المساعي لتقديم تجارب تمويل عقاري قيّمة لعملائنا تعكس مكانتنا الرائدة في القطاع المالي والمصرفي».

من جانبه، أعرب حسام آل شرف، المدير العام لشركة عقارات بيست لوكيشن عن اعتزازه بالتعاون مع بنك البحرين والكويت كونه من أبرز الشركاء الماليين الداعمين لنمو القطاع العقاري من خلال حلول التمويل المبتكرة والمتكاملة، مؤكداً أن هذه الشراكة ستسهم في فتح المزيد من الآفاق نحو تعزيز خيارات التملك العقاري أمام عملاء البنك الذين يتطلعون الى التملّك في مشاريع الشركة الرائدة، وتسهيل حصولهم على حلول تمويل تساعدهم على اتخاذ قراراتهم السكنية بكل ثقة ومرونة.

ارتفاع أسعار الذهب إلى ٤٥ دينارا و١٠٠ فلس للجرام في الأسواق المحلية

كتبت: نوال عباس

سجلت أسعار الذهب في مملكة البحرين أمس السبت ارتفاعا جديدا بدعم صعود المعدن النفيس بالسوق العالمية، حيث ارتفع سعر جرام الذهب عيار ٢١ إلى ٤٥ دينارا و١٠٠ فلس، وعيار ٢٢ إلى ٤٧ دينارا و٢٠٠ فلس للجرام وعيار ٢٤ إلى ٥١ دينارا و٥٠٠ فلس للجرام، والأونصة إلى ٤٢٢٠ دولارا.

وارتفع الذهب في المعاملات الفورية ١% ليصل إلى أعلى مستوى له في أسبوعين يوم الجمعة، حيث عززت التوقعات بخفض مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) أسعار الفائدة الشهر المقبل.

قال بارت ميليك مدير قسم استراتيجيات السلع لدى تي دي سيكيوريتيز: «من المتوقع أن يستمر تباطؤ الاقتصاد حتى عام ٢٠٢٦، ومن المرجح جداً أن يخفض الاحتياطي الاتحادي أسعار الفائدة، مما يُعيد بعض المستثمرين إلى الاستثمار في الذهب».

كما زادت العقود الآجلة للمعدن الأصفر تسليم فبراير/ بنسبة ١,٢٥% أو ما يعادل ٥٢,٦ دولارا إلى ٤٢٥٤,٩٠ دولارا للأوقية، لتسجل مكاسب أسبوعية وشهرية بنسبة ٣,٣٧% و٥,٦٠% على الترتيب.

وظل الطلب على الذهب في الأسواق الآسيوية الكبرى محدوداً هذا الأسبوع، إذ حدّت الأسعار المرتفعة من مشتريات الأفراد في الهند، بينما أثر إلغاء الصين الإعفاء الضريبي على مشتريات الذهب سلبا على شهية المستهلكين.

ويواصل الذهب خطف الأضواء باعتباره الأصول الأكثر تألقًا في الأسواق العالمية. فالمعدن النفيس الذي قفز بنحو ٦٠% منذ بداية ٢٠٢٥، متفوقًا على جميع مؤشرات الأسهم الرئيسية، ويستعد وفق تقديرات وول ستريت لمرحلة جديدة قد تقوده إلى مستويات غير مسبوقة تصل إلى ٥٠٠٠ دولار للأونصة خلال عام ٢٠٢٦.

المحللون يعتبرون ما يحققه الذهب الآن انعكاسًا مباشرًا لحالة عدم اليقين العالمي، فيما تتزايد رهانات المستثمرين على أن موجة الصعود الحالية لم تبلغ ذروتها بعد تقارير اقتصادية صدرت هذا الأسبوع عن مؤسسات مالية كبرى، وأشارت إلى إجماع واسع بأن المعدن الأصفر لا يزال أمامه مساحة كبيرة للصعود. ووفق «غولدمان ساكس»، فإن٧٠% من المستثمرين المؤسسيين يتوقعون استمرار ارتفاع أسعار الذهب، فيما رجح

٣٦% أن يصل السعر إلى ٥٠٠٠ دولار بنهاية عام ٢٠٢٦.

ويأتي هذا التفاؤل مدفوعًا بعوامل رئيسية أبرزها استمرار مشتريات البنوك المركزية حول العالم وتصاعد المخاوف المالية، إضافة إلى هروب المستثمرين نحو الأصول الآمنة.

استراتيجيات لتعزيز التصنيف الائتماني ودعم مسار الاستدامة المالية في البحرين

○ بقلم: رجل الأعمال

المهندس إسماعيل الصراف.

يمثل أي تعديل في التصنيف الائتماني فرصة ثمينة لإعادة تقييم المسارات المالية والاقتصادية، وتعزيز الجهود لضمان استدامة الاقتصاد على المدى المتوسط والبعيد. فالتقارير الصادرة عن وكالات التصنيف العالمية تعكس في جوهرها نظرة فنية للأوضاع المالية، لكنها في الوقت نفسه تُشكل دافعاً عملياً لتسريع الخطط والإصلاحات التي بدأتها المملكة خلال السنوات الماضية. ومن هذا المنطلق، يمكن النظر إلى التطورات الأخيرة باعتبارها مرحلة تعزز الحاجة إلى مقاربة أكثر شمولية في إدارة الدين العام، وتنويع الاقتصاد، وتحقيق التوازن المالي ضمن إطار مدروس وفعّال.

تتمتع البحرين اليوم بأسس اقتصادية قوية، أبرزها تنويع القطاعات غير النفطية، وارتفاع مساهمتها في الناتج المحلي، واستمرار زخم المشاريع التنموية الكبرى. كما أن البيئة الاستثمارية في المملكة ما زالت جاذبة، مدعومة بتحديثات تشريعية، وتسهيلات تنظيمية، وشراكات إقليمية ودولية متنامية. ومع ذلك، فإن المرحلة القادمة تتطلب تعميق هذه الجهود عبر مسار إصلاحي أكثر تركيزاً على الانضباط المالي، والحوكمة، واستقطاب استثمارات طويلة الأجل ذات أثر مباشر على النمو.

وتشكل إدارة الدين العام أحد المحاور الجوهرية في هذه المرحلة، ليس فقط من حيث خفض نسبته إلى الناتج المحلي، بل أيضاً من حيث تحسين هيكل الديون وامتدادات آجالها وتكلفتها. والالتزام بخطط مالية واضحة، مبنية على توقعات واقعية، تعزز ثقة الأسواق والمؤسسات الدولية بقدرة المملكة على تحقيق مسار نزولي في المديونية. هذا الانضباط المالي لا ينعكس فقط على التصنيف الائتماني، بل أيضاً على تكاليف الاقتراض، وتدفقات الاستثمار، وجودة بيئة الأعمال، وجاذبية المملكة كوجهة إقليمية للمؤسسات المالية.

كما أن تعزيز الإيرادات المستدامة يمثل محوراً حيوياً في دعم الاستقرار المالي؛ سواء عبر تطوير سياسات ضريبية تدريجية لا تؤثر على تنافسية الاقتصاد، أو توسيع قاعدة الأنشطة الاقتصادية المنتجة، أو زيادة عوائد الاستثمارات الحكومية والصناديق السيادية. ويأتي ذلك بالتوازي مع ضبط المصروفات العامة، وتوجيهها نحو المشاريع ذات الأثر التنموي المباشر، وضمان كفاءة الإنفاق الحكومي وفق منهجية واضحة تعزز القيمة مقابل المال.

أما على مستوى القطاع الخاص، فإن تمكينه بشكل أكبر في الفترة المقبلة سيخلق دفعة قوية للنمو، ويوسع من قاعدة الإيرادات، ويعزز الابتكار والإنتاجية. فالقطاعات المرتبطة بالخدمات المالية، والاقتصاد الرقمي، والصناعات المتقدمة، والسياحة النوعية، يمكن أن تشكل محركات رئيسية للنمو المستدام وخلق الوظائف ودعم الميزان الاقتصادي العام.

إن استمرار الأوضاع المالية من دون تعزيز للإيرادات وتطوير للإدارة المالية قد يؤدي إلى زيادة التحديات المرتبطة بتكاليف التمويل، وتقليص المرونة في تنفيذ مشاريع استراتيجية ذات أهمية للمستقبل. لكن التعامل المبكر مع هذه المؤشرات، عبر سياسات مالية متوازنة، وخطط تنويع اقتصادي فعّال، وإدارة رشيدة للمديونية، يمكن أن يحوّل التحدي إلى فرصة لتقوية الأسس الاقتصادية ورفع التصنيف مستقبلاً.

وبالنظر إلى حجم الإنجازات الاقتصادية في المملكة، والوتيرة السريعة للإصلاحات المؤسسية، والثقة المتنامية في بيئة الأعمال البحرينية، فإن البحرين تمتلك القدرة الكاملة على استعادة مسار تصنيف أقوى خلال السنوات القادمة. فالرؤية الاقتصادية الوطنية، وقوة الإرادة السياسية، والهيكلة المؤسسية المرنة، كلها عوامل تجعل المرحلة المقبلة فرصة لإطلاق دورة جديدة من النمو المستدام على أسس أكثر صلابة وتوازنا.

ماجستير تنفيذي بالإدارة من المملكة المتحدة. (EMBA)
عضو بمعهد المهندسين والتكنولوجيا البريطانية العالمية (MIET))

خطوة صينية جديدة لمواجهة القيود الأمريكية.. ما القصة؟

في ظل التوترات المتصاعدة بين الولايات المتحدة والصين على صعيد التكنولوجيا المتقدمة، اتخذت أبرز الشركات الصينية خطوات غير تقليدية لضمان استمرار تطوير قدراتها في مجال الذكاء الاصطناعي، حيث أصبح الاعتماد على الموارد المحلية وحده غير كاف، نتيجة القيود الأمريكيّة المفروضة على تصدير شرائح نفيديا المتقدمة، ما دفع هذه الشركات إلى نقل تدريبات نماذجها إلى الخارج.

يعكس هذا التحرك استراتيجية متعددة الأبعاد، تجمع بين الحفاظ على التنافسية العالمية وتجنب العقبات التنظيمية والسياسية. من خلال الانتقال إلى مراكز بيانات في جنوب شرق آسيا، تستفيد الشركات الصينية من أحدث الشرائح دون انتهاك القيود الأمريكية، ما يتيح لها متابعة تطوير نماذج الذكاء الاصطناعي الكبيرة بكفاءة عالية، واستمرار سباق الابتكار رغم الضغوط الخارجية.

في الوقت نفسه، يشير هذا التوجه إلى تحول جذري في ديناميات المنافسة التكنولوجية العالمية، حيث لم يعد الصراع مقتصرًا على الابتكار فحسب، بل أصبح مرتبطًا بالسيطرة على الموارد الحسابية الأساسية.

يكشف تقرير لصحيفة فايننشال تايمز البريطانية عن أبرز الشركات الصينية تقوم بتدريب نماذج الذكاء الاصطناعي الخاصة بها في الخارج للوصول إلى شرائح إنفيديا، وتفادي جهود الولايات المتحدة لمنع تطوير هذه التكنولوجيا القوية.

تعد علي بابا و ByteDance من بين شركات التكنولوجيا التي تقوم بتدريب أحدث نماذجها اللغوية الكبيرة في مراكز بيانات في جنوب شرق آسيا، وفقًا لشخصين مطلعين على الأمر مباشرة.

هناك زيادة مستمرة في التدريب في المواقع الخارجية بعد أن اتخذت إدارة ترامب في أبريل خطوة لتقييد مبيعات شرائح H٢٠، وهي شرائح إنفيديا المخصصة للصين فقط.

قال أحد مشغلي مراكز البيانات في سنغافورة: «من الواضح أن هذا خيار ممتاز. تحتاج إلى أفضل الشرائح لتدريب النماذج الأكثر تطورًا، وكل شيء هنا متوافق مع القانون».

على مدار العام الماضي، أصبحت نماذج Qwen من علي بابا وDoubao من ByteDance من بين أفضل النماذج اللغوية الكبيرة أداءً على مستوى العالم. كما اعتمد المطورون نموذج Qwen خارج الصين بشكل واسع لأنه متاح كـ«نموذج مفتوح».

شهدت مجموعات مراكز البيانات في سنغافورة وماليزيا ازدهارًا كبيرًا نتيجة الطلب الصيني، حيث تم تجهيز العديد من هذه المراكز بمنتجات إنفيديا عالية المستوى، مشابهة لتلك التي تستخدمها شركات التكنولوجيا الكبرى الأمريكية لتدريب نماذج الذكاء الاصطناعي الكبيرة.

ويضيف تقرير الصحيفة: وفقاً لمطلعين على الممارسة، عادة ما توقع الشركات الصينية عقود إيجار لاستخدام مراكز البيانات الخارجية المملوكة والمدارة من قبل جهات غير صينية. وهذا يتوافق مع ضوابط التصدير الأمريكية، خاصة بعد إلغاء «قاعدة الانتشار» في عهد بايدن، والتي كانت تهدف إلى إغلاق هذه الثغرة، من قبل الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب في وقت سابق من هذا العام.

الاستثناء الوحيد هو شركة DeepSeek، المصنعة لنماذج الذكاء الاصطناعي منخفضة التكلفة وعالية الجودة، والتي يتم تدريبها محليًا، وفقًا لمطلعين على الأمر.

وقالت المصادر نفسها إن الشركة قامت ببناء مجموعة كبيرة من شرائح إنفيديا قبل أن تدخل حظر التصدير الأمريكي حيز التنفيذ. كما تعمل الشركة من كثب مع صانعي الشرائح المحليين بقيادة هواوي، لتحسين وتطوير الجيل القادم من شرائح الذكاء الاصطناعي الصينية.

استشاري العلوم الإدارية وتكنولوجيا المعلومات في شركة G&K، عاصم جلال، يقول لموقع «اقتصاد سكاي نيوز عربية»، إن نقل شركات التكنولوجيا الصينية لتدريب نماذج الذكاء الاصطناعي إلى الخارج، خاصة في جنوب شرق آسيا، يعكس استراتيجية معقدة ومتعددة الأوجه تكشف عن تطور جذري في ديناميات التنافس التكنولوجي العالمي.

وينبه في الوقت نفسه من أن ذلك «يدفع سلاسل الإمداد العالمية نحو التفتت وزيادة الاعتماد على شركات وسيطة».

ويلفت جلال إلى المواجهة التكنولوجية (بين الصين والولايات المتحدة)، معتبراً أنها «تجسد تحولاً استراتيجياً أعمق: حيث تحولت المنافسة من كونها منافسة في الابتكار والأداء إلى صراع على السيطرة على الموارد الحسابية ذاتها، مما جعل الأجهزة المادية نقطة الاختناق الأساسية للقوة الاقتصادية والعسكرية».

ويشدد على أن المفارقة تحقق العكس من المقصود؛ فبدلاً من إبطاء التطور الصيني، تعجل من وتيرة الابتكار المحلي الصيني في تطوير رقائق خاصة بها، وتدفع عملاقة علي بابا إلى تطوير رقائق جديدة لسد الفراغ الذي تركته Nvidia، بينما تستمر شركات صينية في الاستعانة بشبكات التهريب السوداء.

ويستطرد: النتيجة النهائية هي ظهور عالم رقمي مجزأ مع ثلاث نظم متناحرة: النظام الأمريكي الموجه نحو السوق.

النظام الأوروبي المركز على الحوكمة الأخلاقية (قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي).

النظام الصيني الموجه نحو السيادة الرقمية والاستقلال التكنولوجي.

ويضيف: هذا التطور يعني أن المحصلة الحقيقية قد لا تكون انتصار الولايات المتحدة على الصين، بل بدلاً من ذلك، تسارع عالمي نحو تعددية تكنولوجية تقلل بشكل جوهري من الاعتماد على أي طرف واحد وتوازن السلطة بين القوى التكنولوجية الكبرى.

وتحت عنوان «ربما تفوز الصين بسباق الذكاء الاصطناعي»، يشير تقرير لـ«سي بي سي نيوز» إلى أن بعض الشركات الأمريكية بدأت في استخدام نماذج الذكاء الاصطناعي الصينية، مشيرة إلى الأداء الأفضل.

ونقل التقرير عن شيلدون فرناديز، المؤسس المشارك لشركة داروين إيه آي ومقرها تورنتو، والتي طورت الذكاء الاصطناعي لمراقبة الجودة في التصنيع واستحوذت عليها شركة أبل منذ ذلك الحين، قوله إن «حقيقة أن بعض الشركات والمستهلكين في أمريكا الشمالية يختارون الذكاء الاصطناعي المصنوع في الصين تخبرك فقط عن التطور التقني الذي نراه من الصين وأنه ينافس حقًا الأفضل من ما نراه في الولايات المتحدة الآن».

وشدد على أن نماذج الذكاء الاصطناعي مفتوحة المصدر، كتلك التي تُطور في الصين، «أقل تكلفة، ويمكن التحكم بها في بيئتك الخاصة». ويمكن تعديلها لتناسب احتياجات المستخدم، مع أن ذلك قد يتطلب بعض الخبرة التقنية.

على سبيل المثال، أعرب الرئيس التنفيذي لشركة Airbnb، براين تشيسكي، عن أسفه لأن ChatGPT لم يكن «قويًا بما فيه الكفاية»، وقال الشهر الماضي إن شركة تأجير العطلات تعتمد بشكل كبير على نموذج Qwen التابع لشركة Alibaba الصينية لتشغيل وكلاء الذكاء الاصطناعي الخاصة بها.